

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA22127

اسم المشروع	المغرب-مشروع تحديث الري الواسع النطاق (P150930)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	المغرب
القطاع (القطاعات)	الري والصرف (89%)، والإدارة العامة - الزراعة وصيد الأسماك والغابات (11%)
محور (محاور) التركيز	الخدمات والبنية التحتية الريفية (67%)، إدارة الموارد المائية (33%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P150930
المقترض/المقترضون	المملكة المغربية
الهيئة المسؤولة عن التنفيذ	مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي
فئة التصنيف البيئي	باء-التقييم الجزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع	18 فبراير/شباط 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	27 مايو/أيار (ماي) 2015
القرار	
قرارات أخرى	

أولاً: سياق المشروع:

السياق العام للمملكة

سار المغرب بخطى ثابتة على طريق النمو في العقود الماضية، وهو النمو الذي أظهر قدرته النسبية على الصمود في وجه التراجع الاقتصادي العالمي الأخير. إذ بلغ متوسط النمو 4.8 في المائة خلال الفترة 2001-2011 مقارنة بـ 2.8 في المائة في التسعينيات، وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2001 إلى 2012 ليبلغ 2,951 دولار، وانخفضت البطالة من 13.6 في المائة في عام 2000 إلى 9 في المائة في 2012، وتراجع الفقر المطلق من 15.3 في المائة في

2001 إلى 8.8 في المائة في 2008.

وحفّزت أحداث الربيع العربي التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوائل 2011 على إجراء تحول سياسي سلمي في المغرب. انخرط المغرب في برنامج إصلاحي واسع النطاق، مع إقرار دستور جديد من خلال استفتاء شعبي أُجري في 1 يوليو/تموز (يوليو) 2011. ويضع الدستور الجديد حجر الأساس للجهوية الموسعة كنظام حكم ديمقراطي لامركزي. ويسهم أيضاً في تحسين مكانة المرأة من خلال إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين ومن خلال الأحكام المعنية بزيادة مشاركة المرأة في هيئات اتخاذ القرار. وفي نوفمبر/تشرين الثاني (نونبر) 2011، جرت انتخابات برلمانية في أعقاب إصدار الدستور، انتهت بتشكيل حكومة ائتلافية رباعية الأحزاب اعتنقت مبادئ الدستور ودعت إلى المزيد من التضامن والاحتواء الاجتماعي.

وما زالت التحديات الرئيسية السائدة في المغرب تتمثل في عدم المساواة وانتشار الفقر وأوجه الحرمان. فما زال ربع السكان معرضين للمخاطر الاقتصادية (على شفا الفقر). وما زالت التفاوتات قائمة، إذ أن 70 في المائة من الفقراء ما زالوا يتركزون في المناطق الريفية، ومعظم مؤشرات التنمية في المناطق الريفية متخلفة عن المناطق الحضرية، وغالباً ما يرجع ذلك إلى قسوة الطبيعة الجغرافية وتدهور البنية التحتية وتدني إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ومحدودية الاستثمارات الرأسمالية لتحسين قيمة العمل المضافة وبالتالي عوائد الأعمال الحرة والعمالة التعاقدية. كان 10 في المائة من سكان الريف البالغ عددهم 13.4 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2011. ويؤدي الفقر في المناطق الريفية إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين مع ارتفاع نسبي في معدلات الأمية والتسرب من المدارس الابتدائية لنساء الريف، وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأمهات.

انخرط المغرب في عملية ديناميكية بهدف تعزيز الفرص الاقتصادية والاحتواء الاجتماعي. وتم إطلاق العديد من برامج التنمية رفيعة المستوى (مثلاً: المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) والاستراتيجيات القطاعية الجديدة في مجالات التعليم والتوظيف والشباب. ومع ذلك فهناك حاجة إلى بذل جهد إضافي لدعم الإصلاحات التي تقودها المملكة. تولّد التحركات المرتبطة بالتحول السياسي والتغييرات الدستورية ضغطاً على الدولة المغربية من أجل إصلاحات موثوقة وأسرع وتيرة، وخصوصاً في مجالات توفير فرص العمل وتحسين جودة الخدمات العامة.

السياق القطاعي والمؤسسي

الزراعة عنصر محوري في الاقتصاد المغربي كما يتجلى من الارتباط القوي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي. وخلال الحملة الزراعية السابقة، وبفضل الأحوال الجوية المواتية، شكّل هذا القطاع 15.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون بذلك المساهم الأكبر في النمو العام في البلاد. سمحت زيادة الإنتاج الزراعي بواقع 20 في المائة للناتج المحلي الإجمالي في المغرب بأن يقفز من 2.7 في المائة في 2012 إلى 4.4 في المائة في 2013. ويشكل قطاع الزراعة عنصراً بالغ الأهمية في الوضع الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي في المغرب، حيث يولد 40 في المائة من الوظائف على المستوى الوطني، أغلبها في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء. يتألف القطاع في غالبه

من صغار المزارعين الذين يشتغلون في المقام الأول بالزراعة منخفضة القيمة، لكنه يضم أيضاً مجموعة محدودة من كبار المزارعين الديناميين ذوي الأداء الجيد الذين يملكون أحدث التكنولوجيات والمندمجين جيداً في الأسواق الوطنية والدولية. ويتسم القطاع بدرجة كبيرة من التفاوتات بين الجنسين. فعمل النساء غير مدفوع الأجر في العادة (58 في المائة من الحالات في 2003-2004، و91 في المائة من الحالات في 2008)، أو أنه موسمي وغير مستقر عندما يكون مقابل أجر (59 في المائة من الحالات في 2003-2004، و84 في المائة من الحالات في 2008).

ويزيد الري مستوى الأجور واستقرارها في المناطق الريفية. على الرغم من أن الزراعة المروية لا تمثل إلا 16 في المائة من الأراضي المزروعة، إلا أنها تسهم بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، و75 في المائة من الصادرات الزراعية، و15 في المائة من الصادرات السلعية الكلية. وفي المغرب 1.46 مليون هكتار من الأراضي المروية بنظام الري الدائم، منها 682,600 هكتار تمثل جزءاً من تسع مناطق للري الواسع النطاق تديرها تسعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي هي وكالات مستقلة تحت إشراف وزارة الفلاحة والصيد البحري، وتتولى المسؤولية عن نظم الري الجديدة وإعادة تأهيل النظم القائمة وتحديثها، وضمان تشغيل مرافق الري والصرف وصيانتها، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للفلاحين. أما المساحة المتبقية فتتقاسمها نظم الري التقليدية صغيرة ومتوسطة النطاق التي تديرها جمعيات مستخدمي المياه (334,000 هكتار) والري الخاص (441,000 هكتار). المغرب من بين أول البلدان ذات الخبرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري. ففي عام 2004 أطلق أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري في العالم، وذلك في منطقة الكردان لإنتاج الحوامض. وهناك شراكات أخرى بين القطاعين العام والخاص في مختلف مراحل الإعداد (أزمور بير جديد، دار خروفة، اشتوكة).

تواجه قدرة الزراعة المروية على مواصلة دفع الرخاء المشترك في المغرب تهديداً بسبب تزايد شح المياه. فقد وصل انخفاض هطول الأمطار وازدياد تفاوتها وانخفاض الجريان السطحي لمياه الأمطار ونضوب المياه الجوفية وتدهور الموارد المائية إلى مستويات تنذر بالخطر. يبلغ إجمالي موارد المياه المتجددة السنوي 22 مليار متر مكعب، بما يعادل 730 م³ للفرد، وهو ما يقل عن الحد الأدنى الذي وضعته الأمم المتحدة للإجهاد المائي (1000 م³ للفرد). ويقدر العجز المائي بنحو ملياري متر مكعب. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم هذا الوضع. فآثار تغير المناخ ملحوظة بالفعل في المغرب، إذ ازدادت نسبة السنوات الجافة أربعة أمثالها وانخفض توفر المياه السطحية بنسبة 35 في المائة بين الفترة 1947-1976 والفترة 1977-2006. يؤثر شح المياه على الزراعة المروية بطرق مختلفة:

- في الري الخاص، الذي يعتمد إلى حد كبير على المياه الجوفية، يؤدي انخفاض كمية الأمطار وتقلبها إلى إفراط في استغلال المياه الجوفية. وغالبية الآبار غير مسجلة ولا تخضع للمتابعة، بالإضافة إلى أن تحسن تقنيات ضخ المياه والدعم المالي لغاز البيوتان يسهلان الإفراط في استغلال المياه الجوفية. ولتناقص مستويات المياه الجوفية بُعد معين يتعلق بالإنصاف، إذ يؤثر أولاً على أصحاب الحيازات الصغيرة الأقل قدرة على الحفر وضخ المياه من مستويات أعمق.
- في مناطق الري الواسع النطاق، التي تعتمد على المياه السطحية، يؤدي شح المياه إلى انخفاض الكميات المخصصة للمزارعين والحد من إنتاج المحاصيل الصيفية. وعلى الرغم من أن الزراعة مازالت هي المستهلك الرئيسي للمياه السطحية، إذ تشكل نحو 85 في المائة من الكميات المسحوبة، كثر شيوخ التقديرات الشديدة في الري في السنوات الـ 15 الأخيرة. فلم

تستقبل مناطق الري الواسع النطاق في حوض نهر أم الربيع في المتوسط إلا 60 في المائة من كميات المياه المخصصة لها. وكانت هذه الكميات دائماً أقل من مخصص المياه المذكور في الخطط الرئيسية الجهوية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وحيثما أمكن، ظل المزارعون في مناطق الري الواسع النطاق يعوضون هذا النقص بتكملة المياه المخصصة لهم من جانب المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بالمياه الجوفية، متحملين بذلك تكاليف ضخ إضافية ومتسببين في تقادم نضوب المياه الجوفية. ففي حوض نهر سيبو، يفترن شح المياه في أشهر الصيف بسبب متكررة في أشهر الشتاء، مما يهدد إنتاج المحاصيل بالقدر ذاته.

ويواجه المزارعون في مناطق الري الواسع النطاق قيوداً هيكلية تحد من الاستخدام المنتج لمورد المياه النادر. وتشمل هذه القيود: الإدارة الجماعية للمياه، والقواعد الصارمة لتوزيع المياه، والانقطاعات المتكررة، وعدم المساواة في الحصول على المياه، وقضايا حيازة الأراضي. تؤدي كل هذه القيود إلى التزام المزارعين في مناطق الري الواسع النطاق بمعادلة قليلة المخاطر قليلة العائد، إذ يمارسون أنشطة زراعية كثيفة وقليلة المستلزمات تركز على المحاصيل منخفضة القيمة ويتجنبون الاستراتيجيات كثيفة رأس المال التي تسمح بمنتجات عالية القيمة وعوائد أعلى لكن تتطوي على مخاطر أعلى في حالة نقص المياه.

تعاني مناطق الري الواسع النطاق من بنية تحتية متقادمة خارج نطاق المزارع ومن سوء التشغيل والصيانة. ولا تملك المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلا وسائل محدودة لتحسين هذا الوضع. تعتبر معدلات الاسترداد في المغرب من أفضل المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تتراوح بين 68 و100 في المائة، بمتوسط 76 في المائة (2010). لكن تعريفات المياه غير كافية لتغطية التكلفة المستدامة للمياه، إذ تتراوح بين 0.27 و0.77 درهم/م³ تبعاً للمنطقة وفاتورة الطاقة المرتبطة بها، مقارنة بـ 1.30 إلى 1.80 درهم/م³ في المناطق المدارية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتفاوت الوضع المالي واسترداد التكلفة تفاوتاً كبيراً تبعاً للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي. ففي بعض المكاتب الجهوية، نجد معدلات التحصيل منخفضة، مما يتمخض عنه متأخرات كبيرة. في إطار الري بالرش، تصعب الإدارة الجماعية على مستوى المربع فرض جزاءات على المزارعين الذين لا يدفعون فواتير استهلاكهم للمياه. بوجه أعم، لا يقتصر تخصيص إيرادات المياه على خدمة توفير مياه الري، مما يقوض الصلة بين زيادة التعريفة وتحسين الخدمة. أثارت خطة وُضعت في عام 2011 لزيادة التعريفات في مناطق الري الواسع النطاق احتجاجات من جانب المزارعين، مما دفع الحكومة المغربية إلى تأجيل هذا الإجراء.

وتعكف الحكومة المغربية على تطبيق حوافز واستثمارات وإصلاحات مؤسسية لضمان عائدات أكبر على مستوى المزرعة والاقتصاد ككل في مواجهة تزايد شح الموارد المائية. ويتم هذا من خلال استراتيجيتين متضافرتين:

- يهدف مخطط المغرب الأخضر إلى مضاعفة القيمة المضافة التي يحققها قطاع الزراعة وتوفير 1.5 مليون وظيفة بحلول عام 2020، وبالتالي تحويل القطاع إلى مصدر نمو مستقر والتنافسية والتنمية الاقتصادية عريضة القاعدة. بالإضافة إلى إصلاحاته المتقاطعة على صعيد المؤسسات والسياسات، يتألف مخطط المغرب الأخضر من ركيزتين اثنتين تعكسان الطبيعة المزدوجة للزراعة المغربية: تستهدف الركيزة الأولى المزارعين التجاريين ودمجهم في الأسواق الوطنية والدولية،

وأما الركيزة الثانية فتستهدف صغار المزارعين الذين يتركزون في المناطق الهامشية. في ظل كلتا الركيزتين، تم توفير التكنولوجيا والمساندة التنظيمية لتنفيذ نهج سلسلة إمدادات الأغذية الزراعية لربط المزارعين بالأسواق. وتم إصلاح صندوق التنمية الفلاحية، وهو الأداة الحكومية الرئيسية لتقديم الدعم المالي الزراعي، مع التوفيق بين تدابير المساندة والتوجهات الاستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر. منذ تدشين مخطط المغرب الأخضر في عام 2008، ازداد الإنتاج بنسبة 45 في المائة، وارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 18 في المائة، وتم توفير 77 ألف وظيفة دائمة.

• يشجع البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري على تعظيم الاستخدام المنتج للمياه بتطبيق تكنولوجيات الري ذات الكفاءة (في المقام الأول الري بالتنقيط) على مساحة 555 ألف هكتار من الأرض المروية في المغرب بحلول 2020، منها 335 ألف هكتار في مزارع خاصة و220 ألف هكتار في مناطق الري الواسع النطاق. وتتم مساندة هذه العملية من خلال صندوق التنمية الفلاحية، مع تقديم دعم مالي يصل إلى 100 في المائة لتطبيق الري بالتنقيط والري بالرش الدقيق، وما يصل إلى 70 في المائة دعم للري بالرش. منذ تدشين البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري في 2008، ظل تطبيق الري بالتنقيط يتقدم بوتيرة سريعة في مناطق ري التنمية الخاصة، مع الانتهاء من 200 ألف هكتار (60 في المائة من مستهدف سنة 2020). وفي مناطق الري الواسع النطاق، يجري التحويل على مساحة 57 ألف هكتار فقط بسبب الحاجة إلى استثمارات مسبقة في شبكات الري. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم باطراد في المستقبل القريب، علماً بأنه تم الانتهاء من دراسات الجدوى التمهيديّة في مناطق الري الواسع النطاق فيما يخص 100 ألف هكتار. على الرغم من عدم ملاحظة الآثار بعد، أظهرت التجارب الميدانية في تادلة أنه يمكن مضاعفة إنتاجية المياه الزراعية (تعرف بأنها قيمة الحاصلات لكل وحدة مستخدمة من المياه) بالتحول من الري السطحي التقليدي إلى الإدارة المحسنة للمياه في إطار الري بالتنقيط.

يتسق مشروع تحديث الري الواسع النطاق تماماً مع عملية الإصلاح المغربية الشاملة. ويساند المشروع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المستهدفة التي تزود المزارعين بخدمة مياه ري محسنة الجودة مما يعني إمكانية الحصول على مياه الري بطريقة فردية (بدلاً من الجماعية) متاحة عند الطلب (بدلاً من التناوب) ومنتظمة (مع إعادة الخدمة بسرعة أكبر في حالة الانقطاعات) ومنصفة (من حيث التدفق والضغط في عموم شبكة الري). مع تحرير المزارعين في مناطق الري الواسع النطاق من بعض القيود الهيكلية، تتاح لهم الفرصة لتحسين اختياراتهم الزراعية، وذلك باعتماد تقنيات الري المحسّن (غالبا الري بالتنقيط)، التي تعتبر أكثر كفاءة في استخدام موارد المياه الشحيحة وأنسب للمحاصيل عالية القيمة.

ثانياً: الأهداف الإنمائية للمشروع

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع فيما يلي: (أ) بالنسبة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي المستهدفة، تقديم خدمة مياه ري محسنة الجودة للمزارعين، و(ب) بالنسبة للمزارعين المستهدفين، زيادة إمكانية الحصول على تقنيات الري المحسنة.

ثالثاً: وصف المشروع

اسم المكون

المكون 1: تحسين البنية التحتية لشبكات الري

الملاحظات (اختيارية)

يتضمن المكون 1 بناء شبكات ري تعمل بضغط المياه لتحل محل الشبكات القائمة التي تعمل بالجاذبية، وتجديد شبكات الري القائمة التي تعمل بضغط المياه. في ظل الإدارة الملائمة، سيسمح تصميم الشبكات بتزويد المزارعين بخدمة مياه ري محسنة الجودة وذلك اتساقاً مع المتطلبات الفنية لتقنيات الري المحسنة.

تشمل أنشطة المكون 1 ما يلي: (أ) دراسات مفصلة من ضمنها الأشغال الطبوغرافية والفحوص المختبرية؛ و(ب) تقديم المساعدة الفنية إلى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لرصد ومراقبة أشغال الإنشاء؛ و(ج) رفع مستوى بعض القنوات الرئيسية وإنشاء خزانات لتركيب أنظمة تنظيم التدفق اللازمة للري عند الطلب؛ و(د) إنشاء أنابيب تغذية للمناطق التي تستفيد

اسم المكون

المكون 2: مساندة المزارعين للحصول على تقنيات الري المحسنة

الملاحظات (اختيارية)

سيعزز المكون 2 معرفة المزارعين بتقنيات الري المحسنة وإمكانية حصولهم عليها (في المقام الأول، الري بالتنقيط) والفرص المرتبطة بها، وذلك للسماح لهم بالاستفادة من خدمات مياه الري محسنة الجودة التي توفرها المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. سيعزز المزارعون على دراية بمزايا تقنيات الري المحسنة، وسيتمتعون بسهولة الحصول على الفرص التمويلية في إطار صندوق التنمية الفلاحية لتطبيق هذه التقنيات. ما إن يتم تطبيق تقنيات الري المحسنة، سيتلقى المزارعون خدمات استشارية في مجال الري، وذلك بالتوازي مع معلومات عن الفرص السوقية المحتملة للإنتاج الزراعي عالي القيمة. سيحسن المزارعون أيضاً معرفتهم بموارهم من المياه الجوفية، عند الاقتضاء

اسم المكون

المكون 3: مساندة الهيئات المسؤولة عن التنفيذ في إدارة شبكة الري، وتنفيذ المشروع

الملاحظات (اختيارية)

سيعزز المكون 3 القدرة المؤسسية لدى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في تشغيل وصيانة شبكات الري، وذلك لضمان إدارة الشبكات الجديدة والمحسنة على نحو يزود المزارعين بخدمات مياه ري محسنة الجودة، وذلك اتساقاً مع المتطلبات الفنية لتكنولوجيات الري المحسنة. سيساند المكون 3 أيضاً مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في تنفيذ المشروع.

ستشمل أنشطة المكون 3 ما يلي: (أ) تقديم المساعدة الفنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لتحسين إدارة شبكات الري؛ و(ب) التدريب والمساندة الفنية وتجهيزات الكمبيوتر والأدوات المرتبطة بها لتصميم وتنفيذ أدوات الإدارة؛ و(ج)

الجهوية للاستثمار الفلاحي التي يستهدفها المشروع منطقة ري واسع النطاق تغطي نحو 100 ألف هكتار. وهي تتمتع بقدرات فنية وإدارية جيدة لتنفيذ مشاريع كبيرة لتطوير وتحديث الري. سيتم تقديم التدريب والمساعدة الفنية حسب مقتضيات الحاجة.

سادساً: السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي قد تُفَعَّل بسبب المشروع
	x	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
x		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
x		الغابات (OP/BP 4.36)
x		مكافحة الآفات (OP 4.09)
x		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
x		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
	x	إجراءات العمليات/سياسة البنك بشأن إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
	x	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
x		المشروعات على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
x		المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

الملاحظات (اختيارية)

سابعاً: مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: جابرييلا عزي

المنصب: أخصائي أول في الزراعة

هاتف: 458-8295

البريد

gizzi@worldbank.org

الإلكتروني:

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

الاسم: المملكة المغربية

للاتصال:

المنصب:

هاتف:

البريد

الإلكتروني:

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

الاسم: مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي

للاتصال: م. زكريا اليعقوبي

المنصب: xxx

هاتف: 000

البريد

zakariaegr@gmail.com

الإلكتروني:

ثامناً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

H Street, NW 1818

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني : <http://www.worldbank.org/infoshop>